

## قانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٨٤

يربط موازنة هيئة القطاع العام للسياحة

للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسياحة للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٢٧٧٣٠٠٠ جنيه ( اثني عشر مليوناً وسبعمائة وثلاثة وسبعين ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

**أولاً - الاستخدامات الجارية :**

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٢٦٨٣٠٠٠ جنيه ( اثني عشر مليوناً وسبعمائة وثلاثة وثمانين ألف جنيه لا غير ) موزعة على الأبواب التالية :

( أ ) الباب الأول - أجور ٤٤٥٠٠٠ جنيه .

( ب ) الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٢٢٣٨٠٠٠ جنيه ،  
منه مبلغ ١١٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

**ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :**

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه ( تسعين ألف جنيه لا غير ) موزعة على الأبواب التالية :

( أ ) الباب الثالث - استخدامات استثمارية - جنيه .

( ب ) الباب الرابع - تحويلات رأسمالية ٩٠٠٠٠٠ جنيه .

**الثا - الإيرادات الجارية :**

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ بمبلغ ١٢٦٨٣٠٠٠ جنيه  
( اثنى عشر مليوناً ومئة وثلاثة وثمانين ألف جنيه لا غير ) موزعة على الأبواب التالية :  
الباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية . بلغ ١٢٦٨٣٠٠٠ جنيه .

**ابعا - الإيرادات الرأسمالية :**

قدرت الإيرادات الرأسمالية بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه ( تسعين ألف جنيه لا غير ) موزعة  
على النحو التالي :

( أ ) الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة ٩٠٠٠٠٠ جنيه .

( ب ) الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية - جمية .

**( المادة الثانية )**

يجوز زيادة الاستخدمات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية  
في الإيرادات الناتجة عن الحصص في مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات  
التابعة بموافقة وزارة المالية وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

**( المادة الثالثة )**

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات  
يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك  
الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وإخطار وزارة المالية .

**( المادة الرابعة )**

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٤  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ ( ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤ ) .

٢١٠ الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ مكرر (أ) في ٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤

موازنة هيئة القطاع العام لتسيحة

للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

١٩٨٥/٨٤	الإيرادات	١٩٨٥/٨٤	الاستخدامات
جنيه		جنيه	
		٤٤٥٠٠٠	باب ١ - الأجور ... ..
	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ...	١٢٢٣٨٠٠٠	باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...
١٢٦٨٣٠٠٠			
	جملة الإيرادات الجارية ...	١٢٦٨٣٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
١٢٦٨٣٠٠٠			
	باب ٣ - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة ... ..	-	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية ...
٩٠٠٠٠			
	باب ٤ - القروض والتسهيلات الاستثمارية ... ..	٩٠٠٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية
-			
	جملة الإيرادات الرأسمالية ...	٩٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٩٠٠٠٠			
	إجمالي الإيرادات ... ..	١٢٧٧٣٠٠٠	إجمالي الاستخدامات ... ..
١٢٧٧٣٠٠٠			